بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

دراسة وتخريج حديث

«اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي»

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصلاة والسلام على سيّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحْبِه أجمعين، وبعدُ:

فإنَّ النَّاظرَ في شريعتنا السَّمْحة يجدُ للسنةِ النبويةِ مكانةً عظيمةً في دِيننا الحنيف، كيفَ لَا وهِي رديفةُ القرآن، والأصلُ الثاني بعدهُ، وهي وحيٌ من الله تعالى، أوحى بها إلى نبيّه المصطفى المعصوم كما قالَ جلَّ وعَلَا: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [سورة النجم:٣-٤].

وممَّا لَا شكَ فيهِ أنَّ الكتابَ والسنةَ أصْلَان أصِيلانِ لا ينفكُ أحدُهما عن الآخرِ، ومنبَعان للتشريع متعاضدان؛ قال ﷺ: «ألَا إنّي أُوتِيتُ القرآنَ ومثلَهُ معهُ...الحديث»[(١)].

ولتلكَ المكانة، وعظيم المنزلة؛ قيَّدَ الله للسنة رجالًا يَقومُون بحفظِها وتبليغها على وَجهِهَا كَمَا سَمِعُوها، بَاعِثهمْ على ذَلكَ ما ثَبتَ في المُتواترِ عنه ﷺ من النَّهيِ عَن الْكَذِب فِي الأَخبارِ، وتوَّعد فَاعلَه مقْعدًا فِي النَّار، والذَّبِ عَن السُّنةِ الغراءِ، وَلأَن نِسْبَة الْخَبَر إِلَى النَّبِي ﷺ شرعٌ يُعْملُ بِهِ، والكذب عَلَيْهِ لَيْسَ كالكَذبِ على غَيرِه.

مِن هُنَا قَامَ جمَاعَةٌ من الْأَئِمَّة بحفظها فِي الصُّدُور، وتدوينها فِي السُّطور، وَقَطعُوا فِي سَبِيل ذَلِك الفَيَافي والقِفَارِ، وَوَاصلوا اللَّيْل بِالنَّهَارِ، مُخلِّفين ورائهم الأَهْل والدِّيار، وصَابِرِينَ عَلى ما يَلحقهم بسببِهِ مِن المشاقِّ والأَضْرَار؛ فأخرجوا لنا عُلومًا تقضي في مُجمَلِها بتمييز صحيح المرويات، وسَقِيمها، وحَسَنِها، ومَقبُولها، ومتروكها...إلى آخره.

هذا ولمَّا كنتُ مُهتمًا بتخريج أحاديث كتابِ «إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام» للعلامةِ الفقيه أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي (ت٩٧٤هـ)، وقد عُني مصنِّفهُ فيه بجمعِ كُل ما جاءَ من أحاديثٍ في باب الصيامِ وفضائله وفضائل شهرِ رمضان، وقفتُ على حديثِ أمِّ المُؤمنين عائشة رضي الله عنها في دعاءِ ليلةِ القدْرِ؛ فوجدتُ كلام العلماء فيه متابينًا بينَ مصحِّحٍ له قائلًا بالاتصال، وبينَ معلِّ له بالانقطاع، وقد وقفتُ على بعض ما كُتبَ في ذلك من أبحاثٍ ومقالاتٍ وتحريراتٍ متناثرةٍ في بعض الكتب، أو منشورة على الشبكة العنكبوتية؛ فلم أجدها تَفي بالمطلوب، فأغلبها إمَّا قلَّد إمامًا في الحكم على الحديث فقال بقوله، أو تَتبع ظاهر الأدلة دون تمحيص أو تحقيق فكان حكمه موافقًا لظواهر الأدلة[(٢)]، فأحببتُ أنْ أتناول الحديث بالدِّراسَة والتَّخرِيج، فأجمع طرقَه، وأقوال أهل العلم فيه تصحيحًا وتضعيفًا، ثم أحاول-مستعينًا بالله-الترجيح بينها وِفْقَ ما وضعَهُ أئمة هذا الفن من قواعدَ وضوابطَ للترجيح والمقارنة.

قاصدًا مِن وراءِ ذلكَ الوُقوف علَى درجةِ الحديثِ، مُبيِّنًا عِناية نقَّادِ عَصرِ الرِّوايةِ بنقدِ الأَحاديثِ، كَاشفًا سِعة اطلاعِهم، وتمام استقرائِهم، وسلامة مَنهجِهم وقواعِدهم، ذَاكرًا مَن خَالفهم في تصحيحِهِ، مُوضِّحًا حُجَجِهم التي اعتمدوها في

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٨/٤١٠/ح ١٧١٧٣)، وأبو داود في السنن: كتاب السنة، باب في لزوم السنة (٤/٢٠٠/ح ٤٦٠٤)، ومحمد بن نصر المروزي في السنة (ص٧٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٢٨٣/ح ٦٧٠)، وفي مسند الشاميين (٢/١٣٧/ح ١٠٦١)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/٥٤٩)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/٨٩)، وفي الكفاية (ص٨)، وابنُ عبد البر في التمهيد (١/١٤٩-١٥٠) من طرق عن حريز بن عثمان، عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي، عن المقدام بن معدي كرب الكندي عن النبي ﷺ به. حديث صحيح.

(٢) ومن أجمع تلك الأبحاث وأشملها: بحثٌ نُشرَ على شبكة الألوكة للفوز بمسابقة كاتب الألوكة، لأخينا الفاضل/ بهاء الدين الزهري حفظه الله، حيثُ ذكرَ تخريج الحديث والحكم على رجاله وطرقه؛ ثم أطال النَّفس في إثبات صحة سماع عبد الله بن بُريدة من عائشة رضي الله عنها. وبحثٌ آخر نُشرَ على ملتقى أهل الحديث للأخ الكريم/ محمد بن عبد الله حفظه الله، وقد أجاد في تناول طرق الحديث وأسانيده وكلام الأئمة فيه، وكان خلاصة ما توصل إليه صحة القول بالانقطاع بين عبد الله وعائشة رضي الله عنها.

www.alukah.net

دراسة وتخريج حديث

عائشة رضي اللّه عنها في دعاء ليلة القدر

اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني

إبراهيم العشماوي محمد إبراهيم الشناوي

شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة - قسم الكتب

حكمهم على الرواةِ، والفرُوق المنهجية لكلٍ منهم، وأنَّ ما تأتَّى لكُلٍ لهم من حكمٍ على حديثٍ أو راوٍ إنّما جاءَ بعدَ طُولِ مُمُارسةٍ وحفظٍ ومُقارَنة، رافقها تَمحيصٌ وتَحقيقٌ.

وقدْ جعلتُ ذلك كلَّه في أرْبعةِ مطالبٍ وخاتمة:

المطلب الأوَّل: تخريج الحديث

أولًا: الصياغة

ثانيًا: التخريج

المطلب الثاني: رسمُ شجرةِ الإسنادِ

المطلب الثالث: النَّظرُ في الرِّوايات الَّتي رُوي بها الحديث والترجيح بينها.

المطلب الرابع: الحكمُ على الحديثِ في ضوءِ أقوالِ نُقادِ عصرِ الرِّوايةِ والأئمةِ فيهِ تصحيحًا وتضعيفًا.

الخاتمة: فيها أهمُّ نتائجِ البحثِ.

واضعًا ذلك بين يدي أهل العلمِ، غيرَ مُدَّعٍ فيه عصمةً، مؤمِّلًا تكرَّمهم عليَّ بالتسديد والإكمال، والنَّصيحةِ والتصويبِ، سَائِلًا الله عزَّ وجل في ذلك القَبول والسداد، واللهُ الموفقَ لما قَصدتُهُ، والمَانُّ في بيانِ ما أردتُهُ، إنَّه جَوادٌ كريمٌ، رَؤوفٌ رحيمٌ.

كتبه/ أبو عبد الله الدارقطني

إبراهيم العشماوي محمد إبراهيم الشناوي

يوم السبت (٩/رجب/١٤٤٠= ٢٠١٩/٣/١٦)

المَطلبُ الأوَّل

تخريجُ الحديثِ

[نصُّ الحديث]:

رَوى أصحاب السُّننِ والمسانيد من وُجوهٍ متعددةٍ عن عبد الله بن بُريدة، عن عائشة ﵂ قالت: قلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ أَدْرَكْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ بِمَا أَدْعُو؟ قَالَ: «قُولِي اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي».

[أولًا]: صياغة التخريج

الحديث يَروِيه عبد الله بُريدة، واختُلفَ عليهِ:

١-فرَواه أبي هلال الرَّاسبي عن عبد الله بن بُريدة عن عائشة ﵂. قاله (الأسود بن عامر، وأبو عمر الضرير).

٢-ورَواه سعيد بن إياس الجُريري، واختُلف عليه على ثلاثة أوجهٍ:

أ-فرَواه علي بن عاصم، وخالد بن عبد الله، وعبد الرحمن بن مرزوق، ويزيد بن هارون، عن الجُريري، عن عبد الله بن بُريدة عن عائشة ﵂.

ب-ورَواه عبد الحميد بن واصل، عن سعيد الجُريري، عن أبي عثمان النَّهدي، عن عائشة ﵂.

ج-ورَواه سفيان الثَّوري، واختُلفَ عليهِ على وجْهَين:

-عنه عن الجُريري، عن عبد الله بن بُريدة عن عائشة ﵂. قاله (محمد بن يوسف الفريابي، والنُّعمان بن عبد السلام، وعمرو بن محمد القرشي، وإسحاق الأزرق، وعلي بن قادم، ومخلد بن يزيد).

-عنه عن علقمة بن مرثد، عن ابن بُريدة، عن عائشة ﵂. قاله (عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي).

٣-ورواه كهمس بن الحسن واختُلف عليهِ على وجْهَين:

أ-عنه عن عبد الله بن بُريدة عن عائشة ﵂. قاله (وكيع بن الجراح، ومحمد بن جعفر، والنَّضر بن شميل، وجعفر بن سليمان، ومعتمر بن سليمان، وخالد بن الحارث، ويزيد بن هارون).

ب-عنه عن عبد الله بن بُريدة، عن أبيه، عن عائشة ﵂. قاله (علي بن غراب).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

[ثانيًا]: تخريج الحديث

(تخريج الرِّواية الأول)

رواية أبي هلال الرَّاسبي رحمه الله

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الغَيْلانيات» (ص٤٩٥/ح ٦١٠) قال: حدثنا أبو محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة التَّمِيمي، قال: حدثنا **أبو عبد الرحمن الأسود بن عامر ولقبه شاذان**،

والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٦/٣/ح ٢٥٠٠) قال: حدثنا أبو مسلم-هو: إبراهيم بن عبد الله الكَجِّيّ-ويقال: الكَشِّي-، قال: أخبرنا **أبو عمر الضرير-هو: حفص بن عمر البصري-**،

كلاهما (شَاذان، وأبو عمر الضرير) قال: حدثنا أبو هلال-يعني: الرَّاسبي-[1]، عن عبد الله بن بُريدة قال: قالت أم المؤمنين: -قال أبو هلال أحسبه، قال عائشة-يا رسول الله إن وافقت ليلة القدر بما أدعو؟، قال: «**قُولِي: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ**».

(تخريج الرِّواية الثانية للحديث)

الوجه الأول عن الجريري رحمه الله

أخرجه أحمد في «المسند» (٣١٥/٢/ح ٢٥٤٩٣) قال: حدَّثنا **يزيد-هو: ابن هارون-**،

وفي «المسند» أيضًا (٣٢١/٤٢/ح ٢٥٥٠٤) قال: حدَّثنا **علي بن عاصم**،

والنسائي في «عمل اليوم الليلة»: باب ما يقول إذا وافق ليلة القدر (ص٤٩٩)، وهو في «السنن الكبرى» برقم (١٠٦٤٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٣٣٦/٢/ح ١٤٧٧) قال: أخبرنا أبو القاسم الأُدْفُوي، أيضا أخبرنا أبو الطيب الجريري، قال: أخبرنا أبو جعفر الطبري، كلاهما (النسائي، وأبو جعفر الطبري) قال: أخبرنا يونس بن عبد الأعلى، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن **عبد الرحمن بن مرزوق**،

ومحمد بن نصر في «مختصر قيام الليل» (ص٢٥٩) قال: حدثنا وهب بن بقية، والقضاعي أيضًا في «مسند الشهاب» (٣٣٥/٢/ح ١٤٧٤) قال: أخبرنا عبد الرحمن بن عمر التجيبي، قال: أنبأنا أحمد بن إبراهيم بن جامع، قال: حدَّثنا علي بن عبد العزيز، قال: حدَّثنا محمد بن أبي نعيم، كلاهما (وهب بن بقية، ومحمد بن أبي نعيم) قال: حدَّثنا **خالد-يعني: ابن عبد الله الواسطي-**، أربعتهم (يزيد بن هارون [2]، وعلي بن عاصم [3]، وعبد الرحمن بن

---

(١) أبو هلال الراسبي هو: محمد بن سليم العبدي البصري، المتوفى سنة (١٦٧هـ). قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٥٧٤/٣): «وثقه أبو داود. وقال أبو حاتم: محله الصدق، ليس بذاك المتين. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن معين: صدوق يرمى بالقدر. وقال ابن عدي: أحاديثه عن قتادة عامتها غير محفوظة». قال الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٨١): صدوق فيه لين.

(٢) يزيد بن هارون هو: أبو خالد الواسطي؛ أحد الأعلام، ثقة متقن، قال أحمد: حافظ متقن، وقال ابن المديني: ما رأيت أحفظ منه، وقال العجلي: ثبت متعبد. قال يعقوب بن شيبة: ثقة، وكان يعد من الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر. وقال ابن قانع: ثقة مأمون. توفي سنة (٢٠٦هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٢٦١/٣٢)، تهذيب التهذيب (٣٦٨/١١).

(٣) علي بن عاصم هو: ابن صهيب الواسطي، أبو الحسن القرشي. توفي سنة (٢٠١هـ). قال عنه البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال مرة: يتكلمون فيه. وقال الدارقطني: كان يغلط ويثبت على غلطه. قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١٣٥/٣): أُنكر عليه كثرة الغلط والخطأ مع تماديه على ذلك. وضعفه في «لكاشف» (٤٢/٢). وقال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص٤٠٣): صدوق يخطئ ويُصِرّ.

مرزوق [٤]، وخالد بن عبد الله[٥] عن أبي مسعود الجُريري [٦]، عن عبد الله بن بُريدة، عن عائشة، أنَّها قالتْ: يا رسول الله، أرأيتَ إن وافقت ليلة القدر، ماذا أدعو به؟ قال: قولي: «**اللهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَافِيَةَ فَاعْفُ عَنِّي**».

(الوجه الثاني عن الجريري)

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (ص٢٨٥/ح ٩١٥) قال: حدَّثنا سليمان بن المعافى بن سليمان، قال: حدَّثنا أبي، قال: حدَّثنا محمد بن سلمة، عن **أبي الواصل عبد الحميد بن واصل**، عن سعيد الجريري، عن **أبي عثمان النَّهدي**، قال: قالتْ عائشة ﵂: لما حضرَ رمضان قلتُ: يا رسول الله، قد حضرَ رمضان، فما أقول؟ قال: «**قُولي اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي**».

(تخريج الوجه الثالث عن الجريري)

الطريق الأول عن سفيان الثَّوري ﵀

أخرجه إسحاق بن راهويه في «المسند» (٣/٧٤٩/ح ١٣٦٢)، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٢/١٥٤/ح ٥٣٣)، وفي «الأسماء والصفات» (ص١٤٨) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالا: حدَّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: حدَّثنا الحسن بن علي بن عفان، كلاهما (إسحاق بن راهويه، والحسن بن علي) قال: حدَّثنا **عمرو ابن العنقزي**،

والنسائي في «عمل اليوم الليلة»: باب ما يقول إذا وافق ليلة القدر (ص٥٠٠)، وهو في «السنن الكبرى» برقم (١٠٦٤٦) قال: أخبرنا عبد الحميد بن محمد، قال: حدَّثنا **مخلد-هو: ابن يزيد القرشي**،

وابن مَنده في «التوحيد» (٢/١٥٤/ح ٣٠٠)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣/١١٨/ح ٢١٩٧) قال: أخبرنا أبو عمرو عبد الوهاب، قال: أنبأنا والدي-هو: محمد بن إسحاق الأصبهاني، كلاهما (ابن منده، ومحمد بن إسحاق) قال: أنبأنا أحمد بن محمد بن إبراهيم، قال: حدَّثنا أسيد بن عاصم، قال: حدَّثنا صالح بن مهران، قال: حدَّثنا **النعمان بن عبد السلام**،

---

(٤) عبد الرحمن بن مرزوق هو: الدمشقي؛ روى عن جمع، ولم يذكروا في الرواة عنه غير سعيد بن أبي أيوب، والهيثم بن حميد الغساني، وذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/٣٤٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/٢٨٧) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٧٧)، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣/٩١٥): لا أعلم به بأسًا. ووثَّقه في الكاشف (١/٦٤٣). وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» (ص٣٥٠): مقبول.

(٥) خالد بن عبد الله، هو: أبو محمد المزني مولاهم الواسطي الطحان. ثقة ثبت من كبار العلماء وثَّقه محمد بن سعد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والترمذي، والنسائي، وزاد أبو حاتم: صحيح الحديث. وزاد الترمذي: حافظ. ينظر: تهذيب الكمال (٨/٩٩)، تهذيب التهذيب (٣/١٠١).

(٦) الجريري-هو: سعيد بن إياس-: ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنوات، قال أحمد: كان محدث البصرة. وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: تغيَّر حفظُه قبل موته، وهو حسن الحديث. وقال النسائي: ثقة، أُنكر أيام الطاعون. وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، إلّا أنه اختلط في آخر عمره. قال العجلي: بصري ثقة، واختلط بآخرة، رَوى عنه في الاختلاط: يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدى، وكل ما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة، والثَّوري، وشعبة، وابن علية. وعبد الأعلى من أصحهم سماعا منه، قبل أن يختلط بثمان سنين. ينظر: تهذيب الكمال (١٠/٣٣٨)، تهذيب التهذيب (٤/٥).

وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٣/١١٨/ح ٢١٩٧) قال: أنبأنا أبو سهل بن أبي القاسم بنيسابور، قال: أنبأنا أبو طاهر الزيادي، قال: أنبأنا محمد بن الحسين القطان، قال: حدثنا أحمد بن يوسف السلمي، قال: حدَّثنا **محمد بن يوسف الفريابي**،

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٣٣٥/ح ١٤٧٤) قال: أخبرنا أبو محمد التجيبي، قال: أخبرنا ابن الأعرابي، قال: أخبرنا أبو سعيد الحارثي، قال: أخبرنا **علي بن قادم**،

وأورده الدارقطني في «العلل» (١٥/٨٨) مِن رِواية **إسحاق الأزرق** معلقًا.

ستتهم (عمرو ابن العنقزي، ومخلد بن يزيد، والنعمان بن عبد السلام، ومحمد بن يوسف، وعليّ بن قادم، وإسحاق الأزرق) قال: حدَّثنا سفيان، عن الجريري، عن عبد الله بن بريدة، عن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله، إن أنا وافقت ليلة القدر أو رأيت، ما أسأل الله عز وجل؟ قال: «**قُولِي اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي**».

الطريق الثاني عن سفيان الثَّوري رحمه الله

أخرجه **أحمد** في «المسند» (٤٣/٢٧٧/ح ٢٦٢١٤)،

والنسائي في «عمل اليوم الليلة»: باب ما يقولُ إذا وافق ليلة القدر (ص٥٠٠)، وهو في «السنن الكبرى» برقم (١٠٦٤٧) قال: أخبرنا **العباس بن عبد العظيم**،

وأبو يعلى في «المسند» (١/٦٦/ح ٤٣) قال: أخبرنا **أبو بكر بن أبي النضر**،

والحاكم في «المستدرك»: كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر (١/٧١٢/ح ١٩٤٢) قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن عتاب العبدي، قال: حدَّثنا **أبو بكر بن أبي العوَّام الرياحي**،

والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٣٣٦/ح ١٤٧٨) قال: أخبرنا العُبَري، قال: أخبرنا **حجاج بن يوسف الشاعر**،

خمستهم (أحمد بن حنبل، والعباس بن عبد العظيم، وأبو بكر بن أبي النضر، وأبو بكر بن أبي العوَّام، وحجاج بن يوسف) قال: حدَّثنا **أبو النضر–هو: هاشم بن القاسم–**،

وأخرجه الطبراني في «الدعاء» (ص٢٨٥) قال: حدَّثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: حدَّثنا **فرات بن محبوب**،

كلاهما (أبو النضر، فرات بن محبوب) قال: حدَّثنا الأشجعي، عن سفيان، عن علقمة بن مَرثد، عن ابن بُريدة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلتُ: يا رسول الله، أرأيتَ إن أدركتُ ليلةَ القدرِ بما أدعو؟ قال: «**قُولِي اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي**».

تنبيه: وقعَ عند النسائي والحاكم تسمية ابن بريدة: سليمان.

(تخريج الرِّوايةِ الثالثةِ للحديث)

الوجه الأول عن كهمس بن الحسن رحمه الله

أخرجه إسحاق بن راهويه في «المسند» (٣/٧٤٨/ح ١٣٦١) قال: حدَّثنا **النضر بن شميل**،

وأحمد بن حنبل في «المسند» (٤٢/٢٣٦/ح ٢٥٣٨٤) قال: حدَّثنا **محمد بن جعفر**،

وفي المسند أيضًا (٤٢/٤٨٣/ح ٢٥٧٣٩)، وابن ماجة في «السنن»: كتاب الدعاء، باب الدعاء بالعفو والعافية (٢/١٢٦٥/ح ٣٨٥٠) قال: علي بن محمد، كلاهما (أحمد بن حنبل، وعلي بن محمد) قال: حدَّثنا **وكيع–هو: ابن الجراح–**،

وفي «المسند» (٤٢/٣١٧/ح ٢٥٤٩٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٢٨١/ح ٣٤٢٦)، وفي «فضائل الأوقات» (ص٢٥٧) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: حدَّثنا الحسن بن مكرم، كلاهما (أحمد بن حنبل، والحسن بن مكرم) قال: حدَّثنا **يزيد بن هارون**،

والترمذي في «السنن»: أبواب الدعوات (٥/٤١٦/ح ٣٥١٣)، والنسائي في «عمل اليوم الليلة»: باب ما يقول إذا وافق ليلة القدر (ص٤٩٩)، وهو في «السنن الكبرى» برقم (١٠٦٤٢)، وعنه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (ص٦٩٠) قالا: قتيبة بن سعيد، قال: حدَّثنا **جعفر-وهو ابن سليمان-**،

والنسائي أيضًا في «عمل اليوم والليلة»: بابُ ما يقول إذا وافقَ ليلةَ القدرِ (ص٤٩٩)، وفي «السُّنن الكبرى» برقم (١٠٦٦٥) قال: أخبرنا اسماعيل بن مسعود، قال: حدَّثنا **خالد-هو: ابن الحارث البصري-**،

والنسائي أيضًا في «عمل اليوم والليلة»، وفي «السُّنن الكبرى» برقم (١٠٦٤٣) قال: أخبرنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدَّثنا **المعتمر-هو: ابن سليمان التيمي-**،

سبعتهم (النظر بن شميل، ومحمد بن جعفر، ووكيع، ويزيد بن هارون، وجعفر بن سليمان، والمعتمر بن سليمان، وخالد بن الحارث) عن كهمس، عن عبد الله بن بُريدة، عن عائشة، قالت: قلتُ: يا رسول الله، إن علمتُ أيّ ليلة ليلةَ القدر، ما أقولُ فيها؟ قال قولي: «**اللَّهُمَّ إِنَّكَ عُفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي**».

فائدة: قالَ الشيخُ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقع في سنن الترمذي بعد قوله: «عُفُوٌّ» زيادة: «كَرِيم»، ولا أصل لها في شيء من المصادر المتقدمة، ولا في غيرها ممن نقل عنها، فالظاهر أنَّها مُدرجةٌ من بعض الناسخين أو الطابعين؛ فإنَّها لم ترد في الطبعة الهندية من «سنن الترمذي» التي عليها شرح «تحفة الأحوذي» للمباركفوري، ولا في غيرها.

وإن ممَّا يُؤكد ذلك: أنَّ النسائي في بعض رواياته أخرجه من الطريق التي أخرجها الترمذي، كلاهما عن شيخيهما قُتيبة بن سعيد بإسناده دون الزيادة» انتهى(٧).

قلت: وهو كذلك؛ فقدْ طُبعت سنن الترمذي الآن طبعات عدة على أصول خَطِّيّة عَتِيقةٍ، ولم أقفْ على تلكَ الزِّيادةِ في أيٍّ منها، وهي ليس موجودة كذلك في نسخة الكَروخي (ق٢٤٠/أ)، وهي أوثق نُسخ الترمذي.

الوجه الثاني عن كهمس بن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ

لم أقف عليه من هذا الوجه؛ وإنّما أورده الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ في «العلل» (١٥/٨٩)، ولم أقف على ذلك عند غيره.

والظَّاهر أنَّه قد تفرَّد بهذا الوجه في الحديث؛ قال الدارقطني في «العلل» (١٥/٨٩): «فأما كهمس فرواه علي بن غراب...، عن كهمس، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن عائشة وَوَهِم في قوله عن أبيه. والصحيح عن ابن بريدة، عن عائشة» انتهى.

---

(٧) «السلسلة الصحيحة» (٧/١٠١١-١٠١٢).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المَطلبُ الثَّانِي

رسمُ شجرةِ الإسنادِ

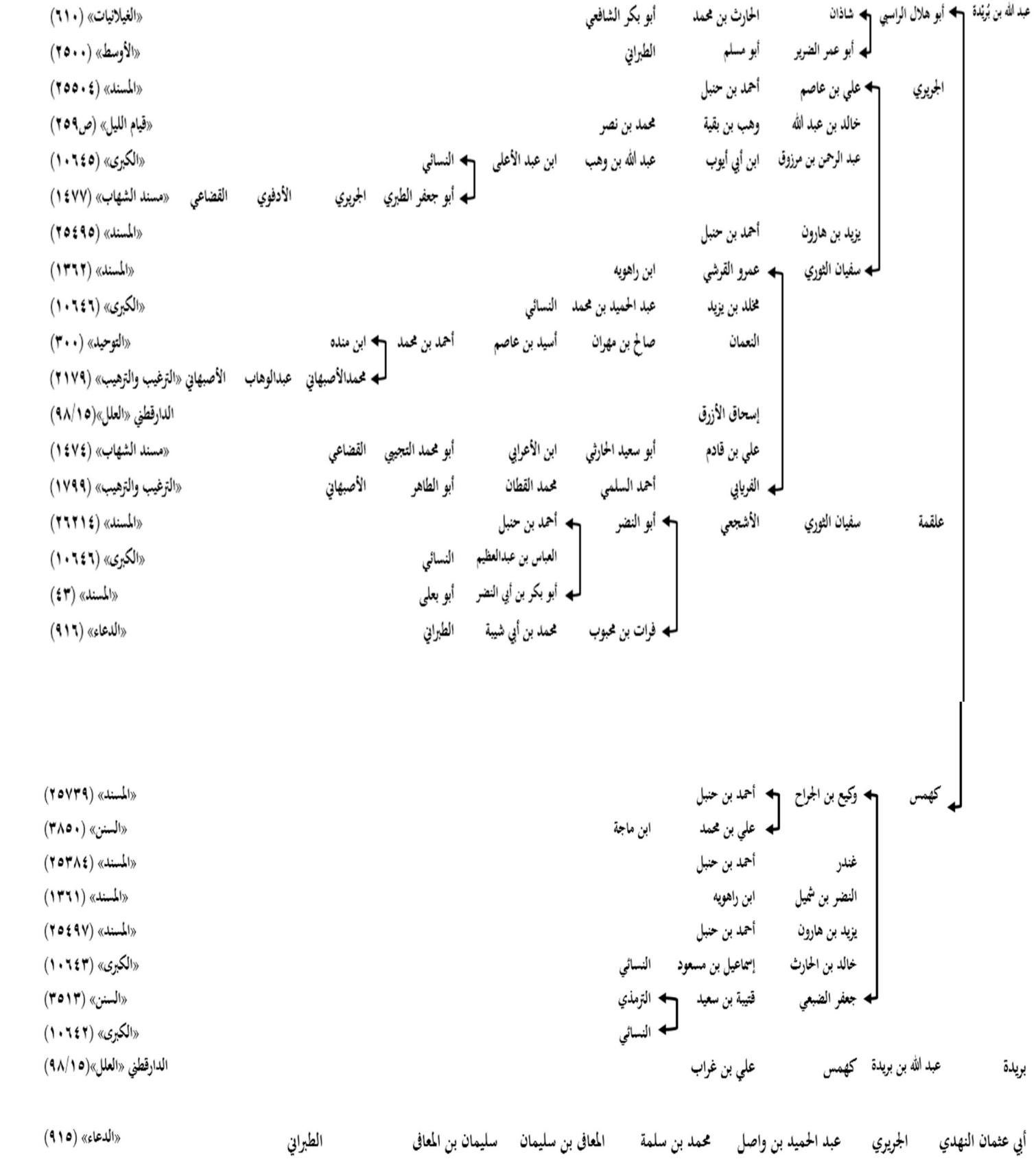

المَطلبُ الثَّالث

النَّظرُ فِي الرِّواياتِ الَّتي رُوي بِها الحديث والترجيحِ بيْنَها

بعدَ ما سبقَ ذكرهُ من تخريج الرِّوايات التي رُوي بها الحديث، واستخراج مدارتِهِ التي عليها أغلب أسانيده، يتَّضحُ لنا ما يلي:

أولًا: أنَّ الوجوه المَروِي بها الحديث عن عبد الله بن بريدة مَردُّها إلى أربعة أوجه:

أ-عبد الله بن بُريدة عن عائشة ﵂. ب-سليمان بن بُريدة عن عائشة ﵂.

ج-عبد الله بن بُريدة عن أبيه عن عائشة ﵂. د-أبي عثمان النهدي عن عائشة ﵂.

ثانيًا: أنَّ الوجه (ب) قد اختُلف على سفيان الثَّوري فيه، فرواه جمعٌ من الثقاتِ عن سفيان فجعلوه من مسند عبد الله بن بُريدة عن عائشة ﵂، وخالفهم عُبيد الله الأشجعي فقال عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن ابن بُريدة.

ومخالفة الأشجعي هنا فيها نظرٌ؛ فهو وإن عدَّه النُّقاد من أثبتِ الناسِ في سفيان كتابًا إلَّا أنَّه قد خُولفَ فيه مِن قِبل جماعة، فيهم: النُّعمان بن عبد السلام، وإسحاق الأزرق، ومحمد بن يوسف الفريابي، وعمر بن العنقزي وهؤلاء من الثقات الأثبات، والنُّعمان من أقرانِ عبد الرحمن بن مهدي، وهو ممن تفقَّه على مذهب الثَّوري، ومحمد بن يوسف الفريابي له اختصاص أيضًا بحديث الثوري، وهو معدُودٌ من أصحابه الرُّفعاء.

وهؤلاء جميعًا وإن كانت روايتهم عن الثَّوري أنزلَ من رواية الأشجعي عنهُ، إلَّا أنَّ اجتماعهم يُفيد أنَّ ثَمت وَهْمٌ مِن الأشجعي فيه؛ لَا سِيما وقد قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الأشجعي: «وذكرهُ ابن حبان في الثقات وقال: يُغرب وينفرد»[٨].

قلتُ: ذكر ابن حبان الأشجعي في كتاب «الثقات» مرتين؛ فقال في الأولى: «عُبيد الله بن عُبيد الرحمن الأشجعي؛ يَروي عن إسماعيل بن أبي خالد، وكان راويا للثَّوري، روى عنه أهل الكوفة...»[٩]. ثم أعاده ثانيًا لكن باسم: عُبيد الله بن عَبد الرحمن الأشجعي؛ فقال: «يَروي عن الثَّوري، رَوى عنه أهل العراق؛ يُغربُ ويتفرد»[١٠].

والظَّاهر أنَّهما اسمٌ واحد مكررٌ، والثاني وقعَ فيه التصحيف؛ إذْ لم أقف على مَن اسمه عبيد لله بن عبد الرحمن الأشجعي يروي عن الثَّوري غير الأشجعي هذا، على أنَّ بعض مَن تَرجم له كالخطيب البغدادي[١١]، والباجِي[١٢]، والذهبي[١٣]، وبدر الدين العيني[١٤]، وغيرهم؛ قد ذكروا اسم أبيه فقالوا: «عُبيد الله بن عبيد الرحمن وقيل: ابن عبد الرحمن».

وعلى أيَّةِ حالٍ فقولُ ابن حبان في الأشجعي أنَّه «يُغرب ويتفرد» لم ينفرد به؛ فقد أخرج الترمذي في السنن (٥/٢٥٩/ح ٣٣٠٠) من طريق الأشجعي عن الثَّوري بسنده إلى علي بن أبي طالب مرفوعًا، قال: لمَّا نَزلتْ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةٗ﴾، قال لي النبي ﷺ: ما تَرى...الحديث». قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريب، إنّما نَعرفه من هذا الوجه».

---

(٨) «تهذيب التهذيب» (٧/٣٥).

(٩) «الثقات» (٧/١٥٠).

(١٠) «الثقات» (٨/٤٠٣).

(١١) «تاريخ بغداد» (١٢/١٣).

(١٢) «التعديل والتجريح» (٢/٨٩٠).

(١٣) «تذكرة الحفاظ» (١/٢٢٧)، «سير أعلام النبلاء» (٧/٤٥٤).

(١٤) مغاني الأخيار (٢/٢٧٩).

ومثلهُ النَّسائي في السنن الكبرى (١٠/٣٢٦/ح ١١٥٨٩) فقد أخرجَ من حديث أنس بن مالك ﷺ، قال: كنَّا عندَ رسولِ الله ﷺ، فضحكَ، فقال: «هَلْ تَدْرُونَ مِمَّا ضَحِكْتُ...الحديث». قال: «ما أعلمُ أحدًا رَوى هذا الحديث عن سفيانَ غير الأشجعي، وهو حديثٌ غريب، والله أعلم».

وكذا أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٤/٣٧٨) حيثُ أخرج حديثَ عمَّار بن ياسر المرفوع أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ ضَرَبَ مَمْلُوكَهُ ظَالِمًا...الحديث». ثم قال: «غريبٌ من حديث الثَّوري وحبيب، لم يروِهِ عنه مجرَّدًا إلَّا الأشجعي». وأخرج أيضًا في (٧/٩٦) من حديثِ عبد الله بن عمرَ: «أنَّه سألهُ رجلٌ عن رجلٍ فارقَ امرأتَه، وأنَّه تزوجها...الحديث». قال: «غريبٌ من حديث الثَّوري، لم نكتبه إلَّا من حديث الأشجعي». وأيضًا في (٧/١٣٧) من حديث ابن عمر أنَّ النبي ﷺ قال: «كَانَ النَّاسُ يَعُودُونَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَظُنُّونَ بِهِ مَرَضًا...الحديث». قال: «غريبٌ من حديث الثَّوري، تفرَّدَ به عنه الأشجعي»، انتهى.

وهذا الذي حكاهُ الأئمةُ في بعض الأحاديث التي يَرويها الأشجعي عن الثَّوري ووَقع له فيها التفرد مع الغرابةِ؛ قد ينطبق هنا على تلكَ الروايةِ؛ ذلكَ أنَّ الأشجعي وإن كان ثقةً ثبتًا فليس مِن لازمه ألَّا يُخطئ، واجتماع الرُّواة الثِّقاتِ على خلافِ روايتِهِ دليلٌ على خطئه هنا، والله أعلم.

وعلى هذا فإنَّ الوجه الأوَّل عن سفيان-الذي يَرويه عن عبد الله بريدة عن عائشة ﷺ-هو الصواب المحفوظ، لا سِيما وقد ذهبَ إلى ترجيحِ هذه الروايةِ على روايةِ الأشجعي الإمام الدارقطني فقال: «فأمَّا الجُريري فرواه عنه الثَّوري، واختلف عنه؛ فقال إسحاق الأزرق: عن الثَّوري، عن الجُريري، عن عبد الله بن بُريدة، عن عائشة. وخالفه الأشجعي: فرواه عن الثَّوري، عن علقمة بن مَرثد، عن عائشة. وقول الأزرق أصح»[١٥].

والمتأملُ يجدْ أنَّ الدارقطني لم يذكر فيمَن خالفَ الأشجعي غيرَ إسحاق الأزرق؛ ومع ذلكَ فقد رجَّحَ روايتَه.

ثمَّ إنَّ سليمانَ قد اختُلف في تسميتِهِ في رواية الأشجعي هنا؛ وذلكَ أنَّه قدْ رَواه عنه اثنان:

الأول: فُرَاتُ بن محبوبٍ، وهو: أبو بحر الكُوفي؛ ترجمهُ ابن أبي حاتم[١٦] ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ووثَّقه ابن حبان[١٧]، والهيثمي[١٨]-وكأنّه اتَّكأَ على توثيق ابن حبان-، وقال الدارقطني: «كان كوفيًّا، لا بأس به، وَوَهِم في حديث: من سَرّه أن يَقرأَ القرآن غَضًا...الحديث»[١٩]. وهو لم يسمِّ ابن بُريدة في روايتِهِ.

الثاني: أبو النَّضر هاشم بن القاسم، وقد اختلف عليه في تسمية ابن بريدة؛ فرواه عنه عباس بن عبد العظيم، وأبو بكر بن أبي العوَّام؛ فسمَّيا ابن بُريدة: سليمان. ورواه عنه أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن النَّضرِ، وحجاجُ بن يوسف الشاعر، ولم يسمُّوا ابن بريدة فيه.

وتحريرُ مثل هذا الخلاف يُفيدنا في الوقوف على مُرادهم بابن بريدة هنا، فإن كان هو سليمان وصحَّت الرِّوايةُ إليه؛ فقد سلِمَ من القول بالانقطاع، إذْ لم يتكلم أحد من النُّقاد في سماعِ سليمان من عائشة، بخلاف ما لو كان عبد الله فقد جاء التصريح بنفي سماعهِ منها كما سيأتي.

---

(١٥) «علل الدارقطني» (١٥/٨٨).

(١٦) «الجرح والتعديل» (٧/٨٠).

(١٧) «الثقات» (٩/ ١٢).

(١٨) «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٨٨).

(١٩) «علل الدارقطني» (١/ ١٨٤).

والنَّاظرُ هنا في الرواةِ عن أبي النَّضرِ يجدْ أنَّ أكثرهم وأوْثَقهم قد رَووهُ عنه من غيرِ تسميةٍ، وفي هؤلاءِ إمامُ أهلِ السنةِ أحمد بن حنبل، وحفيدُ أبي النَّضرِ: أبو بكر، وانضاف إليهما ثقةٌ حافظٌ وهو: حجاجُ بن يوسف الشاعر، وقد تابعَ أبو النضر على ذلكَ فُرَاتُ بن محبوب، فهذه الأدلة مجتمعة تقوّي القول بعدم تسمية ابن بريدة بسليمان.

بيدَ أنَّ ابن علان قال: «وابن بريدة هذا هو: سليمان، كما جزم به المزّي وغيره، وقد جاء من طريق أخيه عبد الله وهي أشهر...وساق رواياته إلى عبد الله»[٢٠].

قلتُ: وهذا الجزم الذي حكاهُ عن الحافظ المزّي لم أجد له دليلًا؛ ثمَّ إنَّ الأشهر-كما ذَكَرَ-: رواية أخيه عبد الله. وقد تعقَّبه الشيخ الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» بعد ما ذكر تعيينَ الرَّاوي عن الأشجعي بسليمان بن بُريدة، فكان مما قاله: «...على أنَّ الإمام أحمد أخرجَ الحديث-في المسند-(٦/٢٥٨) من الطريق المذكورة دونَ تسمية ابن بُريدة، وكذلك رواه الطبراني في «الدعاء» (٢/٩١٦-١٢٢٨)؛ فيبدو لي أنَّ الحديث حديثُ عبد الله، وأنَّ ذكرَ سليمان شاذ. والله أعلم» انتهى[٢١].

ثالثًا: أنَّ الوجه (ج) قد اختُلف على كهمس بن الحسن فيه؛ فرَواه الأكثرون عنه عن عبد الله بن بُريدة عن عائشة، وذكره الدارقطني رحمه الله معلقًا عن علي بن غراب، عن كهمس، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه. وهذا الأخير مردودٌ؛ إذْ قد تفرَّد به عليّ بن غراب مخالفًا بذلك الثقات الأثبات من أصحاب كهمس، وهو دُونهم في العدالة والضبط، فروايتهم مقدمة عليهِ لذلك، فكيفَ وقد رماهُ بالوَهْم فيها إمام كالدارقطني فقال: «فأما كهمس فرواه علي بن غراب ...، عن كهمس، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن عائشة وَوَهِم في قوله عن أبيه. والصحيح: عن ابن بُريدة، عن عائشة» انتهى[٢٢].

تنبيه: قدْ تكلمَ بعض الأئمة في رواية عبد الله بن بُريدة عن أبيه؛ قال الحافظ علاء الدين مغلطاي: «قال البغوي: حدثني حَنبل قال: سألتُ أبا عبد الله: سَمع عبدُ الله من أبيه شيئا؟ قال: ما أدري». قال البغوي: «وحدثني محمد بن علي الجَوْزجاني قالَ: قلتُ لأبي عبد الله: سمع عبدُ الله من أبيه شيئا؟ قال: ما أدري، عامةَ ما يُروى عن بُريدة عنه، وضعَّف حديثه». قال البخاري في التاريخ: «عبد الله بن بُريدة عن أبيه، وسمع سمرةُ، وعمران» انتهى. فيه إشعار بل جزم بأنه لم يَسمع منه»، انتهى كلام مغلطاي[٢٣].

قال الحافظ ابن حجر: «وقال إبراهيم الحربي: عبد الله أتمّ من سُليمان، ولم يَسمعا من أبيهما، وفيما رَوى عبد الله عن أبيه أحاديث منكرة، وسليمان أصحُّ حديثًا»[٢٤].

قلتُ: ومسألةُ عدم سماعه من أبيه ليس مُسلَّم بها؛ فعبدُ اللهِ وُلدَ لثلاثِ سنين خَلون من خِلافة عمر، وتُوفي أبوهُ في خلافة يزيد بن معاوية، وأرَّخَ بعضهم موتَه سنة (٦٣ هـ)[٢٥]، وكان عمرُ عبد الله آنذاك (٤٨ سنة)، فكيف يَموت والده وهو لم يسمع منه شيئًا؟

---

(٢٠) «الفتوحات الربانية» (٤/٣٤٦).

(٢١) «السلسلة الصحيحة» (٧/ح ٣٣٣٧).

(٢٢) «علل الدارقطني» (١٥/٨٩).

(٢٣) «إكمال تهذيب الكمال» (٧/٣٥٧).

(٢٤) «تهذيب التهذيب» (٥/١٥٨).

(٢٥) ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٧١/٣٧٨)، تهذيب الكمال (٤/٥٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/٤١٨).

ضِفْ إلى ذلكَ سَماع عبد الله مِمَّن هو أقدم موتًا من أبيه، كعمران بن الحُصين، وسَمُرة بن جندب؛ وعلى هذا أخرج حديثه بعض الأئمة مِمَّن اشترطوا الصِّحةَ في كتبهم كالبخاري(٢٦)، ومسلم(٢٧)، وابن خزيْمة(٢٨)، وابن حبان(٢٩).

وقد ثبتَ أيضًا سماعُه من أبيه في مواضع كثيرة في كتب الحديث، منها: «سنن أبي داود»(٣٠)، و«سنن الترمذي»(٣١)، و«سنن النسائي الكبرى»(٣٢)، و«سنن ابن ماجة»(٣٣)، ومسند أحمد في مواضع كثيرة منه(٣٤)، وغيرها.

وقد أطالَ الشيخ الألباني رحمه الله في إثبات ذلك في «السلسلة الصحيحة» (٦/٩٨٠)، والشيخ مبارك الهاجري في كتابه «التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة» (ص٥٠٥) فراجعهما إن شئتَ.

رابعًا: أنَّ الوجه (د) في سنده عِلتان:

الأولى: سُليمان بن المعافي يرويه عن أبيه ولم يسمع منه شيئًا؛ قال ابن عَدي في ترجمة أبي الطيِّب محمد بن أحمد بن عيسى: «هو الذي حَمل سليمان هذا على الرواية عن أبيه، ولم يكن سمعَ من أبيهِ شيئًا»، انتهى(٣٥). وأقرَّه الحافظ ابن حجر، وزادَ: «سمعتُ مشايخَ بلدهِ برأس العين وحرَّان يقولون ذلك»(٣٦). قال الذهبي: «فعلى هذا تكون روايتُه عن أبيه وِجادة»(٣٧).

الثانية: عبد الحميد بن واصل وهو في عِداد مجهولي الحال؛ فقد تَرجم له البخاري(٣٨)، ومسلم(٣٩)، وابن أبي حاتم(٤٠)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولم أقفْ له على توثيقٍ سوى توثيق ابن حبان(٤١). وتفرُّد ابن حبان بتوثيقه لا يرفعُ من شأنِ الرَّجلِ، لا سِيما وهو قد انفرد بهذا الخبر؛ قال الدارقطني: «تَفرَّد به أبو واصل عبد الحميد بن واصل، عن الجُريري، عن أبي عثمان النَّهدي»(٤٢).

وتفرُّد مثله غير محتمل لا سِيما عند المخالفة، فكيفَ وقد وهِمَ فيه كما صرَّحَ الدارقطني فقال: «ورَواه ابنُ واصل: عبد الحميد، عن الجريري، فَوَهِمَ فيه فقال: عن الجريري، عن أبي عثمان النهدي، عن عائشة»(٤٣).

فكلُّ ذلكَ يُضعِف هذهِ الرِّواية ويُوجبُ رَدَّها.

---

(٢٦) صحيح البخاري برقم (٤٣٥٠)، (٤٤٧٣).

(٢٧) صحيح مسلم برقم (٧٩٣)، (١٨١٤).

(٢٨) صحيح ابن خزيمة (١/٩/ح١٢)، و(١/٢٥٧ /ح٥١١).

(٢٩) صحيح ابن حبان (٢/٤٧٣/ح٦٩٩)، و(٤/٣٥٩/ح١٤٩٢).

(٣٠) حديث رقم (٢٥٧٢).

(٣١) حديث رقم (٣٦٩٠) و(٣٦٨٩).

(٣٢) حديث رقم (٨٤٠٢).

(٣٣) حديث رقم (٣٦٠٠).

(٣٤) ينظر: (٥/٣٤٧، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦) وغيرها.

(٣٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٧/٥٦٢).

(٣٦) «لسان الميزان» (٤/١٧٧).

(٣٧) «ميزان الاعتدال» (٢/٢٢٣)

(٣٨) «التاريخ الكبير» (٦/٤٥).

(٣٩) «الكنى والأسماء» (٢/٨٦٩).

(٤٠) «الجرح والتعديل» (٦/١٨).

(٤١) فقد ذكره في كتابه «الثقات» (٥/١٢٦)، وتبعه ابن قُطْلوبغا في «الثقات ممن لم يقعَ في الكتب الستة» (٦/٢٠٦).

(٤٢) «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/٥٤٥).

(٤٣) «علل الدارقطني» (١٥/٨٩).

خامسًا: أنّ الوجه (أ) هو الأشهر في هذا الرِّواية، وقد جاء من طرق صحيحة ثابتة عن الجريري وقد تابعه عليه كهمس بن الحسن من طريق الثقات العدول، ووافقهما أبو هلال الراسبي في الرِّواية عن عبد الله بن بريدة عن عائشة ﵂؛ لذا أرجو أن يكون هو الوجهُ الصحيحُ الثابت في هذه الرواية، وهذا الذي رجَّحهُ الإمام الدارقطني فقال: «الصحيح عن ابن بُريدة، عن عائشة»(٤٤).

(٤٤) المرجع السابق.

المطْلبُ الرابع

الحكم على الحديث في ضوءِ أقوالِ نُقَّاد عصرِ الرِّوايةِ والأئمةِ فيه تصحيحًا وتضعيفًا

بعد الدراسةِ السابقةِ للحديثِ والطرق التي رُوي بها، أُلخِّصُ الحكم عليه فيما يلي:

١-إنَّ النَّاظرَ إلى طرقِ الحديث التي مرَّت معنا يجد أنَّ الرِّوايةَ الصحيحة المحفوظة-وهي المشهورة أيضًا في هذا الحديث- مَدارُها على سعيد بن إياس الجُريري، وكهمس بن الحسن، وكِلا رجالهما ثقات، وقد تابع بعضهم بعضًا.

٢-أنَّ طريق الجُريري قد سَلِم إليه بمتابعة الثَّوري للرُّواة عنه، ومعلومٌ أنَّ سفيان مِن المتقدمين في الرِّواية عن الجُريري؛ قال العجلي: «سعيدُ بن إياس الجُريري: بصري، ثقة، واختلط بآخرة رَوى عنه في الاختلاط: يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي وكلما رَوى عنه مثل هؤلاء فهو مختلط، إنَّما الصحيح عنه: حماد بن سلمة، وإسماعيل ابن علية، وعبد الأعلى مِن أصحهم سماعًا، سمعَ منه قبل أن يختلط بثمان سنين، وسفيان الثوري، وشعبة صحيح»[٤٥].

وقال ابن عدي: «قال كهمس: كان يقول اختلط قبل الطاعون، والطاعون كانَ سنة اثنتين وثلاثين، ومات أيوب زمن الطاعون، قال: والجُريري أكبر من أيوب وأكبر من خالد، قال له ابن أبي مريم: فمَن سمع عنه قبل الاختلاط؟ قال: إسماعيل، وبشرُ بن المفضل، والثَّوري»[٤٦].

٣-قد أعلَّ الإمام الدارقطني الحديث بالانقطاع بينَ عبد الله بن بريدة وعائشة ﵂، فقال: «هذهِ كُلها مَراسِيل؛ عبد الله بن بُريدة لم يَسمع من عائشة شيئًا»[٤٧]. وتَبِعهُ الحافظ البيهقي في غالب كتبه[٤٨]، والشيخ مقبل الوادعي[٤٩]، والدكتور ماهر ياسين الفحل[٥٠]، وغيرهم.

٤-قد خالفَ في ذلكَ جمعٌ من الأئمة فعَمِدُوا إلى تصحيحِ الحديث، ومنهم:

أ-قالَ الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح»[٥١]. وأقرّه المنذري[٥٢]، وابن دقيق العيد[٥٣]، وابن عبد الهادي[٥٤].

ب-قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرطِ الشيخين، ولم يخرجاه»[٥٥]. ووافقه الذهبي كما نقل الشيخ الألباني[٥٦]، وتعقَّبه ابن علان فقال: «وفي ذلك نظر؛ فإنَّ البيهقي جزم في كتاب الطلاق-وهذا سبقُ قلم منه، وصوابه كتاب النكاح- من السُّنن بأنَّ عبد الله بن بُريدة لم يسمع من عائشة»[٥٧].

---

(٤٥) «الثقات» (ص١٨١).

(٤٦) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/٤٤٤).

(٤٧) «السنن» (٤/٣٣٥/ح٣٥٥٧).

(٤٨) فذكره في «السنن الكبرى» (٧/١٩٩٠)، وفي «معرفة السنن والآثار» (١٠/٤٨) وقال فيه: «هذا منقطعٌ؛ ابن بريدة لم يَسمع مِن عائشةَ، قالهُ الدارقطني فيما أخبرني أبو عبد الرحمن-يعني: السُّلمي-وغيره عنه». ونقله في «الخلافيات» (٦/٥٥) بإسناده عنه به.

(٤٩) «أحاديث معلَّة ظاهرها الصحة» (ص٤٥٩).

(٥٠) تحقيق «بلوغ المرام» (ص٢٧٦).

(٥١) «سنن الترمذي» (٥/٤١٦).

(٥٢) «الترغيب والترهيب» (٤/١٨٣).

(٥٣) «الإلمام بأحاديث الأحكام» (١/٣٦٤).

(٥٤) «المحرر في الحديث» (١/٣٨٢).

(٥٥) «المستدرك على الصحيحين» (١/٧١٢).

(٥٦) «السلسلة الصحيحة» (٧/١٠١٠).

(٥٧) «الفتوحات الربانية» (٤/٣٤٦).

قلتُ: هذا على اعتبار أنَّ الذي في الرِّواية هنا عبد الله؛ وليس كذلك، فقد جاء التصريح في رواية الحاكم أنَّ ابن بريدة هو: سليمان؛ ومع هذا فهو مُتعقب أيضًا، إذ أنَّ سليمانَ ليس من رجال البخاري وإنَّما هو من أفرادِ مسلم، ولهذا تعقَّبه ابن عبد الهادي فقال: «وفي قول الحاكم نظرٌ»(٥٨).

وما ذلكَ إلَّا لأن البخاري لم يُخرّج عن سليمانَ شيئًا؛ قال الحافظ ابن حجر: «وابن بريدة-أي: الذي في الصحيح-هو: عبد الله، ولم يُخرّج البخاري عن أخيه سليمان شيئًا»(٥٩).

ت-وذكره أبو محمد البغوي في «مصابيح السنة» في قسم الأحاديث الحسان في ليلة القدر، وقال: «هذا حديث صحيح»(٦٠).

ج-وصحَّحه النووي فقال: «رُوينا بالأسانيدِ الصحيحة في كتب الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وغيرها؛ عن عائشة ﵂ قالتْ...وساقَ الحديث»(٦١).

د-وكذا صحَّحه الشيخ الألباني(٦٢)، والشيخ شعيب الأرناؤوط(٦٣)، والشيخ سليم الهلالي(٦٤)، وغيرهم.

وحُجَّة جميعهم في ذلك ما يلي:

أولًا: أنَّ الحديث جاء من طريق الثِّقات العدول كما سبق بيانه.

ثانيًا: أنَّ عبد الله بن بُريدة قد عايشَ زمنَ عائشةَ ﵂، وعاصرها، وهو ليس ممن وُصفَ بالتدليس؛ فسماعُه من عائشة ﵂ ممكنٌ على مذهب مَن يقول إنَّ المعاصرة تقتضي السَّماع؛ قال ابن التركماني: «ابنُ بُريدة ولدَ سنةَ خمسِ عشرة، وسمعَ جماعةً من الصحابةِ، وقد ذَكر مسلم في مقدمةِ كتابه: إنَّ المتفق عليه إنَّ إمكان اللقاء والسماع يكفي للاتصال، ولا شكَّ في إمكان سماع ابن بُريدة من عائشة، فروايتُه عنها محمولةٌ على الاتصال، على أنَّ صاحبَ الكمالِ صرَّح بسماعه منها»(٦٥).

وقال الحافظ ابن حجر معقِّبًا على قول الدارقطني: «هذه كلها مراسيل، ابن بريدة لم يسمع من عائشة ﵂»؛ قالَ: «قلتُ: صحَّح له الترمذي حديثُه عن عائشة في القولِ ليلةَ القدر، من رواية جعفر بن سليمان بهذا الإسناد؛ ومقتضَى ذلكَ أن يكون سمعَ منها، ولم أقف على قول أحد وصفه بالتدليس»(٦٦).

قال الشيخ الألباني وقد ذَكر إعلال الدارقطني والبيهقي له بالانقطاع بين عبد الله بن بريدة وعائشة ﵂، فقال: «وقد كنتُ تبعتُهما بُرهة من الدَّهر في إعلالِ الحديثِ المشارِ إليه بالانقطاع، في رسالتي «نقد نصوص حديثية» (ص ٤٥) ، والآن فقد رجعتُ عنه؛ لأنّي تبينتُ أنَّ النَّفي المذكور لا يُوجد ما يُؤيّده، بل هو مخالف لما استقرَّ عليه الأمر في علم المصطلح أنَّ المعاصرة كافية لإثباتِ الاتصال بشرط السلامةِ من التدليس، كما حققتُه مُبسطًا في تخريج بعض الأحاديث، وعبد الله بن بُريدة لم يُرمَ بشيءٍ من التدليس، وقد صحَّ سماعه من أبيه كما حققتُه في الحديث المتقدم (٢٩٠٤) وغيره، وتُوفي أبوهُ

---

(٥٨) «المحرر» (١/ ٣٨٢).

(٥٩) «مقدمة فتح الباري» (١/٢٥٧).

(٦٠) «مصابيح السنة» (٢/١٠٤).

(٦١) «الأذكار» (ص١٩١).

(٦٢) «السلسلة الصحيحة» (٧/ح ٣٣٣٧).

(٦٣) تحقيق «المسند» برقم (٢٥٣٨٤)، وسنن ابن ماجة برقم (٣٨٥٠).

(٦٤) «عجالة الراغب المتمني بتخريج كتاب عمل اليوم والليلة لابن السني» (٢/٨٨١).

(٦٥) «الجوهر النقي» (٧/١١٨).

(٦٦) «إتحاف المهرة» (١٧/٥).

سنة (٦٣هـ)، بل ثبت أنَّه دخل مع أبيه على معاوية في «مسند أحمد» (٣٤٧/٥)، ومعاوية مات سنة (٦٠هـ)، وعائشة ماتت سنة (٥٧هـ)، فقد عاصرها يقينًا، ولذلك أخرج له الشيخان روايته عن بعض الصحابة ممن شاركها في سنة وفاتها أو قاربها، مثل: عبد الله بن مغفل، وقريب منه سمُرة بن جندب مات سنة (٥٨هـ). بل وذكروه فيمن رَوى عن عبد الله بن مسعود المتوفى سنة (٣٢هـ)، ولم يُعلِّوها بالانقطاع، ولعله-لما ذكرتُ-لم يُعرِّج الحافظ المزي على ذكر القول المذكور، إشارة إلى توهينه، وكذلك الحافظ الذهبي في «تاريخه»، ونحا نحوهما الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (٣٣٨/٢٥٢)، فلم يذكره بالإرسال إلا بروايته عن عمر، وهذا ظاهر جدًّا؛ لأنّه وُلد لثلاثٍ خَلْونَ من خلافة عمرَ»[٦٧].

وقالت الدكتورة حصَّة بنت عبد العزيز في رسالتها «إفراد أحاديث أسماء الله وصفاته في الكتب الستة» وقد ذكرتْ قول ابن التركماني؛ ثم عقَّبت بقولها: «وهو قولٌ قويٌّ، ويشهد له أنَّ الذين عُنوا ببيان إرسال الرُّواة لم يذكروا إرساله عن عائشة ﵂؛ قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص١١١): «ابن بريدة عن عمر مرسل». وكذا العلائي في «جامع التحصيل» (٢٠٧)، واكتفى أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (ل ١٦٩/ب) بذكر قول الدارقطني: ((لم يسمع من عائشة ﵂)).

ولم يصفْ المزّي في «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٢٩) روايته عن عائشة بالإرسال، ولم يذكر ذلك في «تحفة الأشراف» (١١/ ٤٣٤).

ولم يذكره الترمذي في تعليقه على هذا الحديث؛ ولمّا كان عبدُ الله غير موصوف بالتدليس مع ما تقدم، فتُحمل عنعنتُه على الاتصال، والله أعلم.

ثم زادت: وقد تابع عبد الله على روايته عن عائشة أخوه سليمان، ولم يتكلم أحد في سماعه منها «التهذيب» (٤/ ١٧٤).

وقد صحَّحَ الحاكم روايتَه في «المستدرك» (١/ ٥٣٠) ووافقه الذهبي. فالحديث صحيح إن شاء الله» انتهى[٦٨].

ثالثًا: أنَّ عبد الله بن بريدة قد تابعه أخوه سليمان كما سبق، وسليمان لم يذكر العلماء فيه في الرواية عن عائشة ﵂ ما ذكروه في أخيه. فالحديث صحيح على روايته.

والردُّ على ذلك يتلخَّصُ فيما يلي:

١-أمَّا متابعة سليمان بن بُريدة فقد سبق بيان أنها شاذة لا تقوم بها حجة الاستشهاد هنا.

٢-وأمَّا قضيةُ اعتبارهم اللقى والمعاصرة مع عدم الوصمة بالتدليس أنَّها محمولة على السماع، ورؤمهم إيَّاها بشرط الإمام مسلم في صحيحة = ليسَ صحيحًا؛ فإنَّ تصوُّر الأمر هنا على ما شرطه الإمام مسلم ﵀ في صحيحه تصوُّرٌ خاطئ، وما ذلك إلَّا لأنَّ الإمام مسلم كان مِن شرطه ألَّا يردَ في الرَّاوي ما ينفي سماعه ممن عاصره ولقيَهُ حتى نقول بإمكانية أنَّه سمعَ منه؛ وإلى هذا أشارَ الدكتور إبراهيم اللاحم بقوله: «كان مسلمٌ ﵀ دقيقًا جدًّا حين حرَّر محلَّ النِّزاع، وأنّه في رِوايةِ راوٍ توافرَ فيها عدة شروط: كونه ثقة، غير مدلس، عاصرَ من رَوى عنه، وأمكن لقاؤه والسماع منه، ولم يثبت ذلك صريحًا، ولم يكن هناك دلالة بينة على أنَّه لم يلقهُ، أو لم يسمع منه. وهذه شروط مُحكمة جدًّا، تُضيِّق دائرةَ الخلافِ بين مسلم ومخالفِهِ، فإذا لم تتوافر الشروط أو بعضها فإنَّ مسلمًا لا يُثبت السماع، ولا يحكم بالاتصال. ومن ذلك قوله (يعني: الإمام مسلم) في رواية محمد بن عليّ بن عبد الله بن عباس، عن جدِّه عبد الله بن عباس: «ومحمد بن علي لا يُعلم له سماع من ابن عباس، ولا أنَّه لقيَهُ أو رآه، ومحمد بن عليّ كان له من العمر عشر سنوات حين وفاة جدِّه، فالإمكان الحديثي للسماع غير متوافر، وانضم إلى ذلك أنّه يَروي عنه بواسطةِ والده...» [٦٩]. وغيرها من الأمثلة التي دعَّمَ بها تحريره لشرط مسلم ﵀.

---

(٦٧) «السلسلة الصحيحة» (١٠٠٩/٧).

(٦٨) «إفراد أحاديث أسماء الله وصفاته في الكتب الستة» (١٩٠/٢).

(٦٩) «الاتصال والانقطاع» (ص١٥٠-١٥٨).

وتلك الشرط التي قرَّرها الدكتور اللاحم في ثبوت السماع لمن ادعاه بمجرد اللقى والمعاصرة من الراوي الثقة غير المدلس...إلى آخره = لم تتحقق حتى هنا حتى نُسلِّم بإمكانية السماع، وذلك لأسباب عدة:

أولها: إنَّ تحقق تلك الشروط أمرٌ لازمٌ للقائل بالاتصال، ومن أهمها: الإمكان الحديثي للسماع وهو موطن العلة في هذا الحديث. وأعني بالإمكان الحديثي: أنَّ عبد الله لم يثبتْ أنَّه لقيَ عائشة ﵂، أو رآها، أو أنَّهما اجتمعا في بلدة واحدة ولو مرَّة حتى نستطيع القولَ بتحققِ الإمكان.

فإن قالَ قائلٌ: قد وردَ في ترجمة عبد الله أنَّه سمعَ من عبد الله بن عمر ﵄، وهو سكن المدينة، بل وتوفي بها، ومقام عائشة بالمدينة أيضًا، فالإمكان الحديثي محتمل؟

فالجواب: أنَّ سماعَ عبد الله بن بُريدة من ابن عمر غير محقق؛ فيحتاج القائل بهذا إلى إثبات سماعه منه أولًا حتى يتنسى لنا أن نقول بقوله، لا سِيما وأنَّ القول بسماعه منه ينقضه قول إمام ناقد كأبي حاتم الرَّازي؛ فقد سأله ابنه عبد الرحمن كما في «العلل» فقال: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواهُ عبد الصمد بن عبد الوارث، عن أبيه، عن حُسين المعلم، عن ابن بُريدة؛ قال: حدَّثني ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ أنّه كان يقول إذا دخل مضجعه: «الحمد لله الذي كفاني وآواني ... الحديث».

ورواه أبو معمر المنقري، عن عبد الوارث، عن حُسين المعلم، عن ابن بُريدة؛ قال: حدَّثني ابن عمران: «أنّ النبي ﷺ...الحديث».

قلتُ لأبي: أيهما أصح؟ قال: حديث أبي معمر أشبه...قلتُ: فابن بُريدة أدركَ ابن عمر؟ قال: أدركه ولم يَبِنْ سماعُه منه». انتهى كلامه(٧٠).

ومع هذا القول لأبي حاتم يحتاج القائل بسماع عبد الله من ابن عمر إلى ما ينقضه، وهيهات.

وأما حديث «الحمد الله الذي كفاني...» فهو معلول بأنَّ ذِكر ابن عمر هنا خطأ؛ وأنّ الصواب فيه «ابن عمران»؛ فقد أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (رقم ٥٣٦) عن يعقوب بن إسحاق، عن أبي معمر؛ فوقع في روايته: «حدَّثني ابن عمران»؛ فقيل له: قد كنتُ حدثتُ به، فقلت: «ابن عمر»، فقال: هذا خطأ، وأنكر ذلك، وقال: اجعله «ابن عمران»(٧١).

فإن قيل: وردَ في ترجمةِ عبد الله بن بُريدة أنَّه قالَ: «شهدتُ الدَّارَ يومَ قُتلَ عُثمان، فرأيتُ الحسن بن عليٍّ معه»؛ والمشهور أنّ عثمان قُتل سنة خمسٍ وثلاثين لثمان عشرة خَلتْ من ذي الحجة يوم الجمعة(٧٢).

وعبد الله ولد لثلاثٍ خَلوْنَ من خلافة عمر ﵁ سنة (١٥هـ)، فعلى هذا يكون سِنُّ عبد الله حينئذٍ عشرون سنة، وهو سنُّ التحملِ والأداء باتفاق، وبهذا يَتقوَّى احتمال سماعِه من عائشةَ ﵂، لا سِيما وأنَّه لم يرد ما يُثبتُ خُروج عبد الله من المدينة قبل تلك الحادثة؟

والجواب هنا: إنَّا لا نُسلِّم بصحةِ الخبر الوارد في تحديد سنة مولده حتى نقول بالاحتمال المذكور؛ وذلك أنَّ أوَّلَ مَن ذكرَ تحديدَ سنةِ مولدِهِ هو ابن حبان(٧٣)؛ وابن حبان استفادهُ من كلمةٍ رُويتْ عن ابن بُريدة قال: «ولدتُ لثلاثٍ خلْونَ من خلافةِ عمرَ».

وممَّا يشير إلى استفادة ابن حبان لها: أنَّه عبَّر عنها بقوله: «كان مولده لثلاثِ سنين مَضيْن من خلافةِ عُمر بن الخطاب».

---

(٧٠) «العلل» (٥/٣٦٨).

(٧١) ينظرُ أيضًا: «الكفاية في علم الرواية» (ص٢٢٥)، «النِّكت الظِّراف» (٥/ ٤٤٣)، «عُجالة الراغب المتمني بتخريج كتاب عمل اليوم والليلة لابن السني» (٢/٨٤١)، «أنيس الساري بتخريج أحاديث فتح الباري» (٢/ح ٨٨٠).

(٧٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (١/٥٩)، وغيره.

(٧٣) «الثقات» (٥/١٦)، وكذا «مشاهير علماء الأمصار» (ص٢٠٢).

وقول ابن بريدة المذكور: أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢٩/٢٧) من طريق أبي تميلة، عن رُمَيْح بن هلال الطائي، عنه به. ورُمَيْح بن هلال قال عنه أبو حاتم: «مجهول، لا يُعرف، لا أعلم رَوى عنه غير أبي تميلة»(٧٤)، وقال ابن حبان: «ينفردُ عن المشاهيرِ بالمناكير»(٧٥). فبهذا سقطَ الاحتجاج بتلك الرِّواية، ولعلَّه لذلك مرَّض القول بها أبو نصر الكلاباذي فقال: «ويُقالُ إنَّه وُلد لثلاثِ ليالٍ خَلونَ مِن خلافةِ عمرَ»(٧٦).

فبهذا لا يَسْلَم القول في تحديدِ سنة مولده من مقالٍ، نعم معتمدٌ عند العلماء أنَّه وُلد في خلافة عمر، لكنَّ التحديد المذكور هو موضع الردِّ، خاصة أنَّه وردَ عن أمِّ ابن بريدة ما ينقضه، ويدل على أنَّ عبد الله كان وقتئذٍ صغير السِّن؛ فقد صحَّ عنها فيما رواه ابنُ عساكر أيضًا في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ١٢٩) من طريق أبي زرعة، قال: حدَّثنا أحمد بن شَبويه، قال: حدَّثنا الفضْل بن موسى، عن الحُسين بن واقد، عن عبد الله بن بُريدة قال: «جِئتُ إلى أمِّي يومَ قُتِل عثمان، فقلتُ: يا أمَّه، قُتِل الرجل، فقالت: يا بُنيَّ، اذْهَب فالْعب مع الغِلْمان». والخبر رجاله ثقات.

فهذا الخبر صريحٌ في أنَّ عبد الله كان حديث السِّن آنذاك وليس كما تُفيده الرواية السابقة. وقولها له: «يا بُنيَّ، اذْهَب فالْعب مع الغِلْمان» تَعني به: أنَّ هذا الأمر ليس إليكَ، ولا شأن لكَ به، وما ذلكَ إلَّا لكونه غلامًا صغيرًا؛ وهذا واضح في أمرها إيَّاه باللعب مع الغلمان، إذْ لا يُقال ذلكَ إلَّا لمن كان منهم؛ وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن عساكر، حيثُ أوردَ هذا القولَ في سياق ذِكر تاريخ مولده في تاريخ دمشق (٢٧/١٢٨-١٢٩)، وأرادَ بذلك أن يُبيِّن أنَّه كانَ غُلامًا صغيرًا حين قُتِل عثمان رضي الله عنه.

ولو سلَّمنا القول بصحةِ الخبر عنه، فإنَّ شهودهُ يومَ قتلِ عثمانَ لا يتنافى مع كونه كان صغيرًا حينئذٍ، فقد يَشهدُ الوقعةَ صغيرًا ويَعرف بعض مَن شاهدها.

هذا، مع أنَّ ابن حبان قد خُولفَ في سياق رحلةَ بُريدة وابْنَيْه أصلًا؛ فقد قال ابن سعد في ترجمة بُريدة بن الحَصيب رضي الله عنه: «ثُمَّ هاجرَ إلى المدينة فلم يَزل بها مع رسول الله ﷺ، وغَزا معه مغازِيه بعد ذلك، حتى قُبضَ النَّبي ﷺ، وفُتحتِ البصرة ومصِّرتْ، فتحوَّل إليها واختلط بها وبنى بها دارًا، ثمَّ خرجَ منها غازيًا إلى خُراسان في خلافة عثمان بن عفان، فلم يَزل بها حتى مات بمرو في خلافة يزيد بن معاوية»(٧٧).

وهذا الذي ذَكره ابن سعد هو ما اعتمده الحافظ ابنُ حجر في حكاية مسيرةِ بُريدة رضي الله عنه، حيثُ قال: «وكانَ غزا خُراسان في زمنِ عثمانَ، ثمَّ تَحوَّل إلى مَروٍ فسكنَها، إلى أن ماتَ في خلافةِ يزيد بن معاوية»(٧٨).

فهذا بانضمامه إلى قول أمِّ عبد الله بن بُريدة له = يدلُّ على أنَّه قد خَرج مع أبيه من المدينة مُبكرًا؛ قبلَ خلافةِ عثمان بن عفان رضي الله عنه أو في أثنائها، وكان يوم قُتِل عثمان غُلامًا صغيرًا -كما سبق في دلالةِ قول أمه له-، ولم يكن في المدينة.

وقول ابن بريدة: «جِئتُ إلى أمِّي يومَ قُتِل عثمان، فقلت: يا أمَّه، قُتِل الرجل...» = لا يتنافى مع ذلك، فإنَّه يحتملُ أنَّه أرادَ: يوم بَلغهم قَتله وهُم في البصرة أو في خُراسان أو في مرو، وهذا احتمالٌ واردٌ، إذْ لا يُوجد في الرِّواية ما يُصرِّح بأنَّهم كانوا في المدينة البتَّة.

---

(٧٤) «الجرح والتعديل» (٥٢٢/٣).

(٧٥) «ميزان الاعتدال» (٥٤/٢)، لسان الميزان (٤٦٤/٢).

(٧٦) «رجال صحيح البخاري» (٣٩٨/١).

(٧٧) «الطبقات الكبرى» (٨/٧).

(٧٨) «الإصابة في تمييز الصحابة» (٢٨٦/١).

ثانيها: أنَّ هذا الذي نُحاول إليهِ من إثباتِ سماع عبد الله بن بُريدة من عائشةَ ﵂ لمجرد توافر الشروط المعتبرة ...إلى آخره = يصلحُ على فرضِ سلامةِ رواية عبدُ الله عنها بلا بواسطة؛ فكيفَ وقد جاءت الرِّواية عن عبد الله عن عنها بواسطة يحيى بن يعمر فيما أخرجه أحمد(٧٩)، والبخاري(٨٠)، والنسائي(٨١)، والبيهقي(٨٢)، وغيرهم.

فإدخالُ واسطةٍ بين الرَّاوي ومَن رَوى عنه مدعاةٌ للقول بعدمِ السَّماع؛ قال الحافظ ابن رجب: «إن كان الثِّقة يَروي عمَّن عاصره أحيانًا ولم يَثبت لُقياهُ له، ثمَّ يُدخل أحيانًا بينه وبينه واسطة فهذا يَستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السَّماع منه»(٨٣).

قال الدكتور إبراهيم اللاحم: «ومن القرائن-أي: على نفي السَّماع-أن يَروي الراوي عن شخص ثم يروي عنه بواسطة، فإنَّ الأئمة قد استدلوا بهذا كثيرًا على عدم السَّماع...قال: ومن ذلك؛ قال أحمد-يعني: ابن حنبل-: «خَيْثمةَ بن عبد الرحمن لم يَسمع من عبد الله بن مسعود شيئًا؛ رَوى عن الأسود عن عبد الله». وسُئل ابن معين هل سمع ثابت من أبي بَرْزة؟ فقال: «لا، حدَّث عن معاوية بن قُرَّة، عن أبي بَرْزة»(٨٤). إلى آخر كلامه حفظه الله، وقد ذكر الكثير من الأمثلة على ذلك.

وهذا الذي أعْنِيه هنا في مسألة إثباتِ السَّماع وأنَّ وجود الواسطة بين الرَّاوي ومَن رَوى عنه تُقوِّي القول بعدم ثبوته = أكَّدهُ ابن القطان الفاسي بقوله: «اعلم أنَّ المحدِّثَ إذا رَوى حديثًا عن رجلٍ قد عُرِف بالروايةِ عنه والسَّماع منه، ولم يقل: «حدَّثنا»، أو «أخبرنا»، أو «سمعتُ»، وإنّما جاء بلفظة «عن»؛ فإنّه يُحمل حديثه على أنَّه مُتصلٌ، إلّا أن يكون ممن عُرف بالتدليس، فيكون له شأنٌ آخر، وإذا جاء عنه في رواية أخرى إدخال واسطة بينه وبين مَن كان قد رَوى الحديث عنه مُعنعنًا، غَلب على الظنِّ أنَّ الأوَّل منقطعٌ، من حيثُ يَبعدُ أن يكونَ قد سَمعه منه، ثمَّ حدَّث به عن رجلٍ عنه.

وأقلَّ ما في هذا سقوط الثِّقة باتصاله، وقيامُ الرِّيبةِ في ذلك، ويكون هذا أبْينُ في اثنين لم يُعلم سماعُ أحدهما من الآخر، وإن كان الزَّمان قد جمعهما؛ وعلى هذا المحدثون، وعليه وضعوا كتبهم» انتهى(٨٥).

وهُنا غرزٌ قد يَتمسك به القائل بالاتصال، وهي إمكانية أن يكون ما حدَّث به عبد الله إنَّما احتمله عن يحيى بن يعمر؛ ما يعني أنَّه الواسطة فيما حدَّث به عنها؛ وعلى هذا لا ضيرَ في سقوط الواسطة مع كونه ثقة.

قلت: مثلُ هذا إن أرادَ به الجزم في كلِّ رواية = فهو غير مقبول إلَّا بدليل صريح ينصُّ علي إمام حافظ، وهذا ما لم تَجده في تلك الرواية. وإن كان احتمال ورود الواسطة به قائمٌ في بعض الأحاديث، لكن ليس على سبيل الجزم في كل مروياته عنها، فقد يكون الواسطة هو، وقد يكون غيره.

وإلى هذا المعنى نبَّهَ الدكتور إبراهيم اللاحم في نفيسته «الاتصال والانقطاع» فكان مما قال: «ومما تَجدرُ الإشارة إليه هنا: أنَّ الأئمةَ قد يذكرون واسطة بين راوٍ وآخرَ، إما شخصًا واحدًا أو أكثرَ، ويكونُ غرضهم بيان أنَّه لم يسمع منه، وهذا كثير جدًّا...، لكن لا يصحُّ أن تُجعل هذه الواسطة هي التي بينهما في كل رواية ترِدُ عنه وليس بينهما أحد، إذْ غرضُ الأئمةِ من ذِكرها هو إقامة الدليل على أنَّه لم يسمع لا أكثر، وقد يكون هناك غيره ممن لم يُسَمِّ، ولكن لا بأس أن يُستأنس بها استئناسًا، كما قال يحيى القطان: «أما مجاهد عن علي، فليس به بأس، قد أسندَ عن ابن أبي ليلى، عن علي». قال: ومراد يحيى: أنَّ ما يُرسله مجاهد عن عليٍّ ﵁ ليس به بأس، رغم أنَّه منقطع؛ لأنَّ مجاهدًا قد رَوى عن عليٍّ بواسطةَ عبدالرحمن

---

(٧٩) «مسند أحمد» (٤٠/٤١٧/ح ٢٤٣٥٧).

(٨٠) «صحيح البخاري» (٤/١٧٥/ح ٣٤٧٤).

(٨١) «السنن الكبرى للبيهقي» (٧/٦٨/ح ٧٤٨٥).

(٨٢) «السنن الكبير للبيهقي» (٣/٥٢٧/ح ٦٥٦٠).

(٨٣) «شرح علل الترمذي» (٢/٥٣٩).

(٨٤) «الاتصال والانقطاع» (ص٨٠-٨١).

(٨٥) «بيان الوهم والإيهام» (٢/٤٥١).

بن أبي ليلى غير ما أرْسله، وعبدالرحمن ثقة، فلا يبعدُ أن يكون قد أسقطه فيما يرسله. قال ابن رجب معقبًا على كلمة القطان: مَن عُرف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه؛ فإرساله خير ممن لم يُعرف له ذلك». انتهى كلامه(٨٦).

٥-إنَّ للحديث طرق عن عائشة ﵂ موقوفًا:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/٢٤/ح ٢٩١٨٧) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٢٨١/ح ٣٤٢٨) من طريق أحمد بن عبد الجبار، قالا (ابن أبي شيبة، وأحمد بن عبد الجبار): حدَّثنا أبو معاوية-هو: محمد بن خازم السعدي-، وجعفر الخلدي في «الفوائد والزهد والرقائق» (ص١٤) قال: حدَّثنا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري بمصر، قال: حدَّثنا يوسف بن عدي، قال: حدَّثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، كلاهما (أبو معاوية، وعبد الرحمن بن محمد) قال: عن أبي إسحاق الشيباني-هو: سليمان بن أبي سليمان-، عن العباس بن ذريح، عن **شُريح بن هانئ**،

والنسائي في «السنن الكبرى» (٩/٣٢٤/ح ١٠٦٤٨) قال: أخبرنا أحمد بن سليمان، قال: حدَّثنا يزيد، قال: أخبرنا حميد، عن عبد الله بن جُبير-كان شريك مسروق على السلسلة-، عن **مسروق**،

والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٤/٩٧)، ومن طريقه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/١٢١٠) قال الخطيب: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد، قال: أخبرنا عبد العزيز بن جعفر الخرقي، قال: حدَّثنا إبراهيم بن محمد بن خالد بن يزيد بن عيسى بن عبد الحميد المروزي، قال: حدَّثنا يحيى بن أبي طالب، قال: أخبرني معروف أبو محفوظ العابد، قال: حدَّثني الربيع بن صبيح، عن **الحسن-يعني: ابن يسار البصري-**،

ثلاثتهم (شُريح بن هانئ، ومسروق، والحسن) عن عائشة﵂ به موقوفًا عليها، قالتْ: «**لَوْ عَرَفْتُ أَيَّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَا سَأَلْتُ اللهَ فِيهَا إِلَّا الْعَافِيَةَ**»، هذا لفظ شريح بن هانئ، ويقاربه لفظ الحسن، وزاد: «**الْعَفْوَ والْعَافِيَةَ**»، وقال مسروق عنها: «**لَوْ عَلِمْتُ أَيُّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَكَانَ أَكْثَرَ دُعَائِي فِيهَا أَنْ أَسْأَلَ اللهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ**».

وإسنادُ شُريح بن هانئ: صحيح، رجاله ثقات؛ وأبي إسحاق الشيباني وإن كانت رِوايَته عن العباس بن ذُرَيح بالعنعنة، فهو غير موصوف بالتدليس، ولم أقف على كلام أحد من الأئمة في نفي سماعه منه.

وفي طريق مسروق: عبد الله بن جُبير، شريكُ مسروقٍ على السلسلة، قال الشيخ مقبل الوادعي ﵀: «لم أجد له ترجمة»(٨٧). وقد سمَّاه أسلمُ الواسطي: «عبد الله بن حُنين»(٨٨). ولم أجد له بهذا الاسم ترجمةً أيضًا، ولعلَّ كونه شريكًا لمسروق يدلُّ على معرفتِه به، وعلاقةٍ بينهما.

وفي رواية الحسن عن عائشة: الربيع بن صبيح، متكلم فيه، والراوي عنه معروف الكرخي وهو: غير معروف بالرواية، مشهور بالزهد والصلاح، قال ابن حبان في ترجمته: «من عُبَّاد أهل العراق وقرَّائهم ممن له الحكايات الكثيرة في كراماته واستجاب دعائه، مِن رُفقاء بِشر بن الحارث، ليس له حديث يرجع إليه»(٨٩). والحسن البصري مُتكلَّم في سماعه عائشة(٩٠).

٦-وعلى هذا فالذي يطمئن إليه القلب أنَّ دَعوى القول بالانقطاع قائمة، لا سِيما وهي صادرة عن إمامٍ ناقد حافظ كالدارقطني؛ ولو تَأملتَ ما سبق بيانه لتبين لكَ أنَّ قولَه هذا إنَّما صدر عن ذِي قدم راسخة، لا ينازِع في رُسوخها حديثيٌّ، ومخالفةُ مِثله فيما يَجزم به = مزلةُ أقدام، ثم إنَّ الحافظ البيهقي ﵀ وهو إمام أيضًا، قد تابعَه على ذلك، ولم يبدِ عليه اعتراضًا.

---

(٨٦) «الاتصال والانقطاع» (ص٤٢٧).

(٨٧) «أحاديث معلَّة ظاهرها الصّحة» (ص٤٦٠).

(٨٨) «تاريخ واسط» (ص٣٨).

(٨٩) «الثقات» (٩/٢٠٦).

(٩٠) ينظر: تهذيب الكمال (٦/٩٧)، جامع التحصيل (ص١٦٥)، تهذيب التهذيب (٢/٢٢٦).

وقد جاء الحديث موقوفًا من ثلاثة طرق: الوجهُ الأول منها صحيح، وفي الوجهين الأخريْن مقالٌ، واجتماع هذه الطرق يَدل على أنَّ الوجه الموقوف عن عائشة ﵂ له أصلٌ، ولا يَبعدُ أن يكون هو المحفوظ في هذا الرواية، خاصةً وقد اشتُهر عن الإمام النسائي أنّه يُعلُّ المرفوعَ بالموقوفِ، وهو قد أَسندَ في سننه الكبرى طُرقَ الحديثِ عن ابن بُريدة عن عائشة مرفوعًا، ثم أعْقَب ذلكَ بطريقِ مسروقٍ الموقوفةَ خَاتمًا بها الباب.

خاتمة

وفيها أهمُّ النتائج:

في خِتام هذا البحث المتواضع أحببتُ أنْ أُلخصَ ما احتوى عليه من نتائج فيما يلي:

١-إنَّ حديثَ عائشةَ ﵂ الوارد في دعاءِ ليلةِ القدرِ اختلف الأئمة في تصحيحه؛ لاختلافهم في سماع عبد الله بن بريدة من عائشة ﵂، فمَنهم من صحَّحه كالإمام الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، والحاكم (ت٤٠٥هـ)، وأبو محمد البغوي (ت ٥١٦هـ)، والنووي (ت ٦٧٦هـ)، وغيرهم، فقالوا: إنَّ عبد الله عاصر عائشة ﵂، ولم يرمَ بشيء من التدليس فحديثه محمولٌ على الاتصال.

٢-أنَّ الإمام الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) قد أعلَّ الحديث بالانقطاع بين عبد الله بن بريدة وعائشة ﵂، وتبعهُ على ذلك الإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في غالب كتبه، وهذا هو الأقرب للصواب.

٣-أنَّ ما ذكروه في القولِ بالاتصالِ حملًا على معاصرة عبد الله بن بريدة لعائشة ﵂؛ لا يثبت لعدم وجود ما يدلُّ على أنَّ عبد الله التقى بعائشة ولو مرة، على أنَّ خروجه من المدينة كان في سنٍ صغيرة لا يمكنه أن يسمع من عائشة ﵂، ثم إنَّه خرجَ من البصرة مع والده أيام عثمان قبل قدوم عائشة إلى البصرة، فإنّها ما خرجتْ من المدينة إلَّا بعد مقتل عثمان ﵁، وكان خروجها إلى البصرة أيام الجمل، ثم عادتْ إلى المدينة مرة أخرى وبها دُفنت.

٤-إنَّ الروايةَ الواردَ فيها ذكرُ سليمان بن بُريدة يرويه عن عائشة ﵂ رواية شاذة، لا تقومُ مقامَ الشاهدِ لرواية عبدُ الله في هذا الحديث.

٥-إنَّ مما يقوّي القول بعدم ثبوت السَّماعِ بينَ عبد الله وعائشة ﵂ أمورٌ من أهمها؛ وجود واسطة بينهما في بعض الأحاديث التي أخرجها الإمام البخاري في الجامع الصحيح، وغيره.

٦-إنَّ الحديثَ قد وردَ موقوفًا على عائشة ﵂ من طرقٍ، وإن كانت لا تخلو من ضعفٍ؛ لكن في مجموعها تُفيد أنَّ للحديث أصلًا من قولها.

وأخيرًا: لا أنسَ أن أشكر كل من أسْدَى إليَّ معروفًا، أو وجَّه إليَّ نصحًا أو إرشادًا من أساتذتي ومشايخي الأفاضل، وأخصُّ منهم: أستاذي الفاضل الدكتور/ عبد السلام أحمد أبو سمحة، وشيخي وأستاذي الدكتور/ نبيل بن أحمد بَلْهِي، فجزاهما الله عنّي خير الجزاء، كما أخص أيضًا الأخ الكريم الأريب: محمد بن عبد الله-حفظه الله ورعاه-فقد استفدتُ من بحثهِ الكثير. هذا وصلى الله على سيّدنا ونبيا محمدٍ وآله وصحبه وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١-إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د/زهير بن ناصر الناصر، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة)-ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ -١٩٩٤م.

٢-أحاديث معلة ظاهرها الصحة، المؤلف: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي (المتوفي: ١٤٢٢ هـ)، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠م.

٣-إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد-أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م

٤-البحر الزخار، المؤلف: البزار أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (المتوفى: ٢٩٢هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ.

٥-بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة -الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٦-التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد -الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٧-التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته لابن منده، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور علي بن محمد ناصر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ -٢٠٠٢م.

٨-التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية -المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

٩-تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي -بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.

١٠-الترغيب والترهيب، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث -القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٤ هـ -١٩٩٣م.

١١-تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ -١٩٩٥م.

١٢-تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

www.alukah.net
شبكة الألوكة

١٣-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.

١٤-تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٥-تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد –سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

١٦-تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٧-الاتصال والانقطاع، المؤلف: إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الناشر: مكتبة الرشد، سنة النشر: ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

١٨-التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة (رسالة علمية لنيل الماجستير) د/ مبارك بن سيف الهاجري، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٩-الثقات للعجلي، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار -المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ –١٩٨٥م.

٢٠-الثقات لابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ -١٩٧٣م.

٢١-الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ -٢٠١١م.

٢٢-جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.

٢٣-الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية-بحيدر آباد الدكن–الهند، دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ -١٩٥٢م.

٢٤-الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، المؤلف: أبو بكر البيهقي (المتوفي: ٤٥٨ هـ)، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الناشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة -جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ -٢٠١٥م.

٢٥-الدعاء للطبراني، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٦-سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية -فيصل عيسى البابي الحلبي.

٢٧-سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا –بيروت.

٢٨-سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي –بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م.

٢٩-سنن النسائي الصغرى (المُجتبى)، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ –١٩٨٦م.

٣٠-السنن الكبرى للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١م.

٣١-سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الارناؤوط، وجماعة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٤م.

٣٢-السنن الكبير، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣م.

٣٣-الاستذكار، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ –٢٠٠٠م.

٣٤-سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، (لمكتبة المعارف).

٣٥-شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ -٢٠٠٣ م.

٣٦-فضائل الأوقات، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، الناشر: مكتبة المنارة -مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠م.

٣٧-صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٨-صحيح الإمام مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي –بيروت.

٣٩-صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي –بيروت.

٤٠-صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان

الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.

٤١-عُجالةُ الرَّاغِب المُتَمَنِّي في تخريج كتاب عملِ اليوم والليلة لابن السُّنِّي، المؤلف: أبو أسامة، سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن حزم للطّبَاعة وَالنشر وَالتوزيع، بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١م.

٤٢-فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة -بيروت، سنة النشر ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

٤٣-الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٤-مصنف ابن أبي شيبة، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد –الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩م.

٤٥-مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط -عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١م.

٤٦-مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث –دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.

٤٧-مكارم الأخلاق، المؤلف: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ-١٩٩٩م.

٤٨-مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق على إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع –المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ -١٩٩١م.

٤٩-المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية –القاهرة، الطبعة: الثانية.

٥٠-المعجم الأوسط، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين –القاهرة.

٥١-مسند الشاميين، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤م.

٥٢-المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، لناشر: دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

٥٣-مسند الشهاب، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن القضاعي المصري (المتوفى: ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.

٥٤-معرفة السنن والآثار، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي-باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ -١٩٩١م.

٥٥-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ -١٩٦٣م.

٥٦-المغني في الضعفاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٥٧-مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م.

٥٨-الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (رجال صحيح البخاري)، المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة –بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧م.

هذا الكتاب منشور في